

تبادل الاتهامات بخرق الهدنة بين كييف ودونباس

دونيتسك الشعبية؛ سنعمل للحفاظ على حيادية أوكرانيا



أعلنت سلطات جمهورية دونيتسك الشعبية تسجيل 3 حالات قصف الأحد لمنطقة غورليغنا من قبل القوات الأوكرانية.

وأعلن ممثل جمهورية دونيتسك دينيس بوشيلين أنه طلب من ممثلي بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التدخل لدى مركز قيادة القوات الأوكرانية لوقف قصف المدينة، مؤكدا أنه تم «تسجيل عمليات قصف بمدفعية القوات الأوكرانية. وأصابت إحدى القاذف قاعدة لوزارة الطوارئ في منطقة كاليونوكا وتضرر سقف البناء. كما سقطت قذائف في منطقة سكنية وسط المدينة في منطقة بيروفو.

وهذا ما يؤثر قلقلنا بشكل أكبر».

وبحسب المعلومات الأولية، لم يتسبب القصف بخسائر بشرية، إلا أن بوشيلين حذّر من أن خرق القوات الأوكرانية لوقف إطلاق النار يهدد بتقويض اتفاق مينسك.

وكانت سلطات جمهورية دونيتسك أعلنت أن القوات الأوكرانية قصفت مناطقها 16 مرة خلال 24 ساعة، في حين اتهمت كييف قوات «الدفاع الشعبي» بقصف مدينة ديبلانسيفو صباح أمس وخرق الهدنة.

وقال فياتشيتسلاف أبروسكين رئيس الإدارة العامة لوزارة الداخلية الأوكرانية في المناطق التابعة للحكومة المركزية في مقاطعة دونيتسك أمس: «استأنف مسلحون في ديبلانسيفو قصف مساكن ومرافق عامة»، مشيراً إلى أن مركز الشرطة في المدينة دم، من دون أن يؤدي ذلك إلى سقوط قتلى أو جرحى بين رجال الأمن.

وكان وقف إطلاق النار في دونباس دخل حيز التنفيذ منذ اللحظات الأولى ليوم الأحد 15 شباط، فيما أعلن المتحدث باسم عمليات الجيش الأوكراني في دونباس أندريه

ليسينكو في منتصف نهار الأحد أن الوضع في المنطقة يتجه نحو الاستقرار.

من جهة أخرى، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طرفي النزاع في أوكرانيا إلى التزام تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من دون أي استثناء، معبراً عن ارتياحه للتوصل إلى اتفاق الهدنة في أوكرانيا.

وقال بيان للمكتب الصحافي للأمم المتحدة أن «الأمين العام يرحب ببداية وقف إطلاق النار شرق أوكرانيا طبقاً للاتفاق المبرم في 12 شباط في إطار حزمة التدابير لتنفيذ اتفاق مينسك»، مشيراً من جهة أخرى إلى قلق الأمين العام للأمم المتحدة من الأتباء من تواصل الهدامات العسكرية بما في ذلك في بلدة ديبلانسيفو.

وفي السياق ذاته، ما زال أعضاء مجلس الأمن يتابعون المشاورات

نشر الاتحاد الأوروبي في جريدته الرسمية أمس أسماء 19 شخصاً من روسيا وأوكرانيا و9 هيئات اعتبارية، قر ضمهم إلى «القائمة السوداء» المتعلقة بالآزمة الأوكرانية. وتطبق العقوبات الأوروبية على القائمة الجديدة للأشخاص والهيئات الاعتبارية اعتباراً من أمس، وتشمل تجريد أصولهم وحظر منحهم تأشيرات دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وضمنت قائمة العقوبات الجديدة 5 أشخاص من روسيا، هم أناتولي أنتونوف مساعد وزير الدفاع الروسي، وأركادي باخين النائب الأول لوزير الدفاع الروسي، وأندريه كارتابولوف نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، والمغني المشهور وعضو البرلمان الروسي يوسف كوزيون الحاصل على لقب «فنان الشعب السوفياتي»، إضافة إلى فاليري شاشكين رئيس فرع العاصمة للحزب الشيوعي الروسي.

وضمت القائمة الجديدة أسماء 14 شخصاً من سكان شرق أوكرانيا و9 هيئات اعتبارية

فالس يدين تدنيس القبور اليهودية في فرنسا ويدعو إلى محاربة «الفاشية الإسلامية»



دان رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس تدنيس مئات القبور في مدفن يهودي شرق فرنسا أمس ووصفه بـ«العمل الديء والمعادي للسامية».

وكان وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف قد أعلن أن مئات القبور في مدفن يهودي في سار-أونيون شرق فرنسا تعرضت للتدنيس، مديناً «بأشد التعابير حزماً» هذا «العمل الشنيع». وقال كازنوف إن «الجمهورية لن تتساهل حيال هذا الجرح الجديد الذي يصيب الشفم التي يتقاسمها كل الفرنسيين»، من دون تقديم مزيد من التوضيحات حول أعمال «التدنيس» هذه. وأكد: «سيندل كل ما في وسعنا لتحديد هوية المفضذ أو المتفئذ لهذا العمل القبيح واعتقاله وإحاطته على القضاء».

وكتب رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس على حسابه في «تويتر» أنه «عمل دنيء ومعاد للسامية، وإماتة للذكرى. سيجرى القيام بكل ممكن للتعرف على

المسؤولين عنه».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها مدفن سار-أونيون اليهودي لأعمال من هذا النوع. ففي 1988، جرى تحطيم نحو ستين شاهدة على القبور، وفي 2001، تعرض 54 قبراً للتحريب.

فيما دعا فالس مسلمي بلاده إلى تحمل مسؤوليتهم كاملة تجاه ما أسماه بـ«محاربة الفاشية الإسلامية». وقال في تصريح إذاعي أمس: «يجب أن تكون الوحدة سلاحنا لمقاومة هذه الظاهرة، يجب عدم الركون إلى الخوف أو إلى الانقسام».

جاء ذلك في معرض تعليق رئيس الحكومة الفرنسية على الهجمات التي وقعت السبت الماضي في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن وراح ضحيتها شخصان. من جهة أخرى، أكد فالس أن خطر شن المتشددين هجمات في بلاده لا يزال مرتفعاً وأن الإجراءات الأمنية الاستثنائية ستظل قائمة طالما هناك ضرورة، مضيفاً:

البناء

واحد ستصمران على إلغاء كل قرارات كييف الخاصة بإعلان وحوض العملية الأمنية الأوكرانية في شرق البلاد، قائلًا إن إلغاء هذه القرارات الشنيعة قد يصبح تعبير «الأوليفارشية الحاكمة في كييف» عن القوة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه التصريحات لممثل «دونيتسك الشعبية»، على رغم لهجتها الشديدة، تشير في الوقت ذاته إلى قبول دونيتسك مبدأ وحدة أراضي أوكرانيا، بعد أن كان ممثلو «دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» يصرون على الانفصال عن أوكرانيا قبل توقيع اتفاق مينسك.

وأكد الرئيس فلاديمير بوتين مع نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند الأوكراني بيترو بوروشينكو والمستشارية الألمانية أنغيلا ميركل أن وقف إطلاق النار شرق أوكرانيا ثابت ولا يزال سارياً.

ونشر مكتب الرئيس الفرنسي بياناً قال فيه إن «القادة الأربعة اتفقا الذي جرى التوصل إليه في مينسك في 12 شباط بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية، وأعرب ممثل الخارجية عن الأمل في أن يقر بالإجماع.

وفي تصريح صحافي آخر أشار بوشيلين إلى أن ممثلي شرق أوكرانيا سيسعون للحفاظ على الوضع الحيادي لأوكرانيا وعدم انضمامها إلى أية تحالف. قال: «أي تحرك لكيف باتجاه الناتو أو أي حلف عسكري آخر معاد لروسيا غير مقبول بالنسبة لنا»، مهدداً في هذه الحالة بوقف التعاون مع كييف ووقف التزام اتفاق مينسك.

كذلك أكد ممثل «دونيتسك الشعبية» أن قيادتي الجمهوريتين الشعبيتين المعتنقتين من جانب الإجراءات المتفق عليها في مينسك،.

«لا يمكن لأحد أن يفرض شروطه على روسيا»، قالها بوتين. لكلمات مختصرة ووافية، كافية لأن تعبر عن مكانة روسيا في عهد القيص.

فأول من أمس وبعد اجتماع ماراتوني خرجت مجموعة النورماندي باتفاقٍ يشكل أساساً لإنهاء الأزمة في أوكرانيا.

لم تكن بنود الاتفاق متوافقة مع شروط روسيا فحسب، بل تعدتها إلى أبعد من ذلك، وهي تسليم الغرب بقوة روسيا ودورها الرئيس في العالم، فأتى اتفاق مينسك مباشرة بولادة العالم الجديد، عالمٌ أساسه التشارك والتوازن بين مختلف القوى الرئيسة في العالم.

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الشرقية في أوروبا، لم تكف الولايات المتحدة الأميركية بتفردها بصنع القرارات في العالم، بل عمدت أيضاً إلى خلق الأزمات، بحسب مصالحها وأهوائها، وبادرت قبل عقد من الزمن بمجموعة إجراءات هدفت إلى محاصرة موسكو استباقاً لعودتها إلى الساحة العالمية خصوصاً بعد فشل سياساتها وتخطيط قراراتها في عهد الرئيس جورج بوش الابن، أهمها الدعوة إلى توسيع الحلف الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية شرق أوروبا.

ففي كانون الثاني من عام 2008 وأثناء اجتماعه مع نظيره الأميركي، صرح وزير الدفاع البولندي بوجدان كليش بأن أميركا مستعدة للبدء ببحث تحديث النظام الدفاعي لبلاد، وهو شرط وضعته وارسو للسماح بنشر عناصر من الدرع الأميركية المضادة للصواريخ في بولونيا. أتى ذلك الاجتماع بعد أقل من شهرين على موافقة التشيخ على استضافة جزء من النظام نفسه أدى ذلك إلى توتر الأجواء مع روسيا فقال الجنرال «ميخائيلوف»، قائد القوات الجوية الروسية بأن موسكو لديها كل ما تحتاجه للردّ بالشكل المناسب على كل تلك الانتشارات.

وأعلن نائب رئيس هيئة الأركان الروسية الجنرال «اناتولي نوجوتسين»، أن اتفاق بولندا مع الولايات المتحدة على وضع أجزاء من درع دفاع صاروخية في الأراضي البولندية يعرض بولندا لهجوم عسكري محتمل، ثم جاء التدخل الروسي في جورجيا الأطلسية، كردّ استباقي قبل تنفيذ الاتفاق الأميركي مع بولندا.

على إثر الرد الروسي، تراجع الموقف الأميركي، متحججاً بما أعلنه وزير دفاعها روبرت غيبتس في أيلول 2009 بأن واشنطن تنوي تشكيل بنية جديدة للدرع الصاروخية ستحمي أوروبا كلها.

جاء انسحاب القوات الأميركية من العراق بداية عام 2012 تحت ضغط خسائرها العسكرية، متزامناً مع فشلها في إسقاط الدولة السورية، حليفة موسكو، وبعد سنتين من الصمود السوري، استطاعت موسكو نيل اعتراف أميركا بمشاركتها في الحل السوري، حيث توصلتا معا في جنيف في أيلول 2013، إلى إتفاق ينهي ملف الأسلحة الكيماوية السورية، ليصبح ملف الكيماوي السوري اللبنة الأولى في عودة روسيا إلى لعب دور رئيس في الشرق الأوسط، فحاولت الولايات المتحدة إضعاف الدور الروسي وتهميشه بأن افتلعت الاضطرابات في حديقة روسيا الخلفية، وأوكرانيا، مهددة الأمن القومي الروسي مباشرة، وتزايدت الدعوات مجدداً إلى توسيع الحلف الأطلسي ليضم دولاً أخرى كانت تقع في المدى

مجازرات

بوتين يحسم لروسيا مكانة الشريك الكامل

رئبال مرهج

السوفياتي السابق ليصل إلى حدود روسيا، إذ صرح جون كيري في بداية العام الماضي أن حلف شمال الأطلسي مستعد لقبول أي دولة أوروبية في صفوفه، في إشارة إلى أوكرانيا، كما كشفت مايكل روجرز عضو الكونغرس الأميركي عن نية واشنطن نشر الدرع الصاروخية في قاعدة ديفيلسيو في رومانيا حتى نهاية 2015، بينما دعا ديفيد كاميرون رئيس الحكومة البريطاني الحلف الأطلسي إلى نشر قوات وعتاد عسكري بشكل دائم في أستونيا وليتوانيا ولاتفيا وعلى إقامة مقر دائم للحلف في دول البلطيق الثلاث.

أدركت موسكو خطر الإجراءات والخطط الأميركية وتحرك بوتين سريعا، فاسترد القرم، في خطوة وصفها بالتاريخية، وفسرها المراقبون على أنها بداية لتغيير خريطة أوروبا، فيما صرح بوجينسكي الرئيس السابق لدائرة المعاهدات الدولية في وزارة الدفاع الروسية في آب الماضي، أن روسيا دولة نووية، وإذا ما ازداد نشاط الناتو في شرق أوروبا فبإمكانها نشر فوج من بطاريات صواريخ «سكندر» في مقاطعة كالينينغراد الواقعة في أقصى غرب البلاد، وجاء إقرار البرلمان الروسي «للمعقيدة الروسية» الجديد بمثابة الإنذار الأهم لدول الغرب وإعادة تذكرها بقوتها كدولة عظمى. إذ اعتبرت الحلف الأطلسي بشكل

تهديداً أساسياً لأمن روسيا القومي، كما يضمن احتفاظها بحقها في أحد استخدام ترسانتها النووية إذا ما تعرّضت في أو أحد حلفائها لدفاس أو حتى في حال وجود تهديد لوجود الدولة نفسه.

ومع الصمود الروسي والتلويح بالذهاب إلى أبعد من حرب عالمية تقليدية، قررت أوروبا أن تتراجع وبدا الحديث عن ضرورة تسوية الخلافات بين روسيا والغرب ضمن أمر سلمية تضمن المصالح للجميع، فجاء اتفاق مينسك متوافقاً

مع طموحات موسكو، إذ تضمنت بنوده سحب الحافيين لجميع الأسلحة الثقيلة مسافة متساوية بهدف إنشاء منطقة عازلة وبالتالي حرمان حكومة كييف الموالية للغرب من السيادة الكاملة على أجزاء واسعة من أقاليمها الشرقية المحاذية لروسيا وتثالث الدعوات إلى إقامة أمن وشراكة أوروبية جديدة وبالتالي دق المسمار الأخير لمشروع واشنطن في إنشاء الدرع الصاروخية شرق أوروبا، لتتحول طموحاتها في توسيع الحلف الأطلسي إلى مجرد أوام.

نجح بوتين في فرض شروطه على الغرب، وأثبت قدرته على تحدي الإرادات الغربية. بعد أن اختبرها أكثر من مرة من جورجيا إلى مولدافيا، ثم في شبه جزيرة القرم العام الماضي استخدم القوة والصلابة، فاستطاع رد الهجوم الغربي إلى مكاسب تسجل في رصيده، وأقنع بحكمته الدول الأوروبية إلى الذهاب إلى التسوية والتسليم بشروطه بعد أن كان قد صرح أكثر من مرة أن العالم قد تغير وروسيا تطمح لخلق توازنات جديدة في العالم لا مكان فيها للفرق بالقرارات ولا أحاديثها، وهكذا ومن رحم اتفاق مينسك، نجحت روسيا في خلق عالم جديد تتشارك فيه مع القوى العظمى في حل القضايا الساخنة في العالم، عالمٌ طالما بشرت بتشكله ونادت لتحقيقه مجموعة دول البريكس، التي قال فيها بوتين خلال ترؤسه اجتماع المجموعة في جنوب أفريقيا عام 2013. إنها تعتبر من العناصر المحورية في العالم المتعدد الأقطاب التي ستساهم في إنشاء نظام أكثر عدالةً وتوازناً للعلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم.

الهند ترفض شراء مقاتلات «رافال» الفرنسية لسعرها المرتفع



صفقة تجتمع مقاتلات «سو – 30 أم كاي» الروسية بتخصيص روسي في شركة «HAL» الهندية التي تنوي تسليم سلاح الجو الهندي 272 مقاتلة من طراز «سو – 30 أم كاي» بحلول عام 2018. كما لا تستبعد وزارة الدفاع الهندية زيادة الطلب على طائرات «تيفاس».

وسبق لوزير الدفاع الهندي أن اعترف في 30 كانون الأول الماضي بوجود مشاكل في المصادقات مع شركة «داسو» الفرنسية. وتنقل الصحيفة عن الوزير قوله إن مقاتلات «سو – 30 أم كاي» الروسية تعد طائرة ممتازة يمكن أن تلبى حاجات سلاح الجو الهندي. وكان المسؤولون الهنود قد أعلنوا في وقت سابق أن رفض الجانب الفرنسي لتسليم حاملتي مروحيات من طراز «ميسترال» لروسيا يقلل من فرص فرنسا في توقيع اتفاق تزويد الهند بطائرات حربية.

وعلاوة على ذلك، فإن وزارة الدفاع الهندية تعتزم بذل مزيد من الجهود من أجل تشييد التعاون في مجال تصنيع مقاتلة من الجيل الخامس مع الجانب الروسي.

كهذه لدى وزارة الدفاع الهندية.

وذكر أن الصفقة تقضي بشراء 18 مقاتلة من شركة «داسو» الفرنسية. أما بقية المقاتلات الـ108 فيجب أن تصنع بتخصيص في مصنع بنغالور الهندي. واعتبر سلاح الجو الهندي آنذاك أن مقاتلات «رافال» ستكون قوة ضاربة رئيسية له على مدى 40 سنة.

ويعتقد سلاح الجو الهندي الآن وسرياً. وتنوي قيادة السلاح الجوي استبدال مقاتلات «ميغ – 21» القديمة السوفياتية الصنع بطائرات تحظى بمواصفات ما بين «سو – 30 أم كاي» الروسية «الصف الأعلی)» و«ال سي أي تيفاس» الهندية (الصف الأدنى). وكان الجانب الهندي فضل أنذاك جدير بالذكر أن روسيا شاركت هي أيضا في المناقصة المذكورة. لكن الجانب الهندي فضل أنذاك مقاتلات «رافال» الفرنسية على مقاتلات «ميغ» 35، روسية الصنع.

وأعلن ناطق في وزارة الدفاع الهندية أن سلاح الجو الهندي سيبحث الآن عن جهات أخرى يمكن أن تزود بلاده بمقاتلات حديثة. ويعتقد أن يسهم في ذلك توسيع

أردوغان؛ أنا لا أبه بالجزلة في العالم

عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن عدم قلقه من «عزلة» تركيا على الساحة الدولية رغم تدهور علاقاتها مع العديد من حلفائها السابقين.

وقال أردوغان في مقابلة نشرتها صحيفة «حريت» «أنا لا أبه بالعزلة في العالم»، مشيراً إلى أن العديد من رؤساء العالم ربما يشعرون بالغيرة» منه لأنه صريح بخصوص العديد من القضايا المهمة.

وأقر أردوغان إنه لم يعد يتمتع بعلاقات جيدة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما قائلا: «كانت تربطني علاقات جيدة جداً بأوباما عندما توليت السلطة لأول مرة».

وكان الرئيس التركي وجه في وقت سابق انتقاداً لأعداً لنظيره الأميركي على صمته عن قتل 3 شبان مسلمين في نورث كارولينا الأسبوع الماضي، في حين تراجعت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بشكل أساسي بسبب الخلافات حول معالجة الوضع في سورية.

وتتردد تركيا في الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم «داعش» الذي يسيطر على مناطق شاسعة من العراق وسورية تصل إلى الحدود التركية خصوصا أنها معارض قوي للدولة السورية.

وفي ظل أردوغان تدهورت علاقات تركيا كذلك مع كيان العدو «الإسرائيلي» بعد أن أعلن أردوغان في تموز أن «إسرائيل» تفوقت على قطر في الجمية. وفي تصعيد للتوتر سحبت تركيا سفيرها في «إسرائيل» ومصر.

كوريا الجنوبية؛ البرلمان يوافق على تعيين رئيس وزراء جديد

وافق البرلمان الكوري الجنوبي بفارق بسيط أمس على مرشح رئيسة البلاد «باك جون هاي» لمنصب رئيس الوزراء بعد أكثر من ثمانية أشهر من محاولتها تغيير رئيس الحكومة وانسحاب اثنين آخرين كانا مرشحين للمنصب.

واستغل حزب باك المحافظ غالبيةته البرلمانية للموافقة على المرشح «لي وان كو»، على رغم رفض أحزاب المعارضة التي قالت إنه ليس الشخص المناسب لشغل هذا المنصب وتهديدها بعرقلته مشاريع قوانين حكومية متعلقة بتحفيز الاقتصاد.

وتأتي الموافقة على مرشح باك لتخفف من العبء السياسي عليها بعد فشلها مرارا في الإتفاق على من يشغل هذا المنصب إلا أن الموافقة عليه بفارق ضئيل بموافقة 148 صوتاً مقابل 128 صوتاً قد تعقد من مساعيها للحصول على دعم برلماني للإجراءات المتعلقة بتحفيز الاقتصاد.

وكانت باك حاولت تغيير رئيس الوزراء «توشونغ هونج وون» الذي استقال متحملا مسؤولية كارثة غرق عبارة في شهر نيسان الماضي إلا أنها أبتقت عليه بعد انسحاب مرشحين آخرين للمنصب وسط جدال بشأن قضايا شخصية الأمر الذي سبب حرجا لها.